التعديلات الدستورية وآفاق المستقبل

ليست مبادرة فخامة الأخ علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية حول التعديلات الدستورية التي أعلنها في شهر رمضان الكريم وبمناسبة الأعياد الوطنية (سبتمبر – أكتوبر- نوفمبر) إلا تطويراً لبرنامجه الانتخابي الذي قدمه في الانتخابات الرئاسية وبموجبها حصل على ثقة الشعب، وأراد الرئيس من هذه المبادرة التي طرحت مبدأ إعادة النظر في بنية النظام السياسي اليمني وعلاقات السلطات الثلاث بما يؤمن او يحقق فصلاً بينهما.

أ.د.حسين عبدالرحمن باسلامة *

تضمنت المبادرة عشر نقاط تمثلت في ان يكون النظام السياسي للحكم رئاسياً كاملاً ومدة رئاسة الجمهورية اليمنية خمس سنوات اعتماد نظام الغرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى ويتم انتخابهما كل أربع سنوات وأدخلت المبادرة تعديلاً جوهرياً في نظام السلطة المحلية وتحويلها إلى نظام حكم محلي يكفل تحسين إدارة الموارد وتمثل المرأة عبر تخصيص نسبة 15٪ من المقاعد النيابية وغيرها من بنود المبادرة.

سعى الرئيس علي عبدا لله صالح إلى ان يخرج المبادرة من أروقة المؤتمر الشعبي العام ويضعها من خلال طاولة الحوار ويتم مناقشتها وتحليلها ودراستها بعيداً عن روح المناكفات او المخاصمات الحزبية الضيقة، أراد الرئيس ان يجعل المبادرة ليست ... للمؤتمر الشعبي العام بل أرادها ان تكون مبادرة وطنية يكون النقاش حولها متصفاً بالروح العلمية، وحواراً جاداً ومسؤولاً.

يريد الرئيس من مبادرته ان يتم التعاطي معها بعيداً عن روح المجاملة والتبجيل وكذلك بعيدة عن روح التعصب وان تتحلى بالصدق.

إننا على قناعة تامة ان فخامة الرئيس عندما طرح مبادرته للنقاش كان يدرك ان هذه التعديلات والإصلاحات السياسية والدستورية التي تتضمنها المبادرة بحاجة إلى حوار سياسي مع كافة القوى السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني وهو يدرك ان بامكانه ان يحصل على موافقة من مجلس النواب،

ويستطيع تمريرها كون المؤتمر الشعبي العام يمتلك في هذه المؤسسة التمثيلية الأغلبية المريحة، والرئيس علي عبدا لله صالح يدرك ان المبادرة ستثير الكثير من التساؤلات او الإشكاليات، بل يتوقع ان تكون متخوفة ويعلم الرئيس ان مثل ردود الأفعال هذه شهدناها خلال الفترات السابقة التي تم فيها طلب التعديلات الدستورية وقد أثارت جملة من المخاوف والمحاذير ولكن من أجل مواكبة التغيرات التي حدثت في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل المهمة التي تستوجب العمل على إجراء التعديلات الدستورية كونها تؤثر بشكل فاعل في النظام السياسي وهكذا نجد ان الذين كانوا قد تخوفوا ووضعوا المحاذير أمام أية تعديلات دستورية في السابق يحملون اليوم نفس الخطاب ان التجربة التي اكتسبها الرئيس لقيادة سفينة الوطن قد علمته ان الحكمة تتطلب باستمرار العمل على إشراك كافة القوى والأحزاب السياسية في تحمل المسؤولية الوطنية لان المبادرة طرحت قضية جوهرية تتعلق بالنظام السياسي الأنسب بدلاً من النظام السياسي السائد. إذن شكل النظام السياسي قضية لاينبغي للمؤتمر ان ينفرد بتقريرها لو امتلك الأغلبية البرلمانية.

ان القيمة السياسية لطرح المبادرة للنقاش والتعاطي بايجابية من قبل كافة الأطراف وإشراك كل المعنيين ودراستها بجدية وبروح علمية بعيدة عن التحيز الحزبي والأيدلوجي واخذ آراء الأكاديميين وعقد الندوات والقيام باستطلاعات الرأي وغير ذلك، كل ذلك من اجل ان يكون هناك إجماع وطني.

ولابد من القول ان مبادرة الرئيس لم تكن معزولة عن أفكار وتصورات وآراء وبرامج غالبية الأحزاب، فقد استوعبت عدداً من القضايا والمقترحات التي طرحتها الأحزاب في برامجها وتصوراتها لعملية الإصلاح الشامل وهذا ما نلحظه في قضية الحكم المحلي واسع الصلاحيات على سبيل المثال فقط.

واليوم تعد هذه الندوة التي تنظمها جامعة عدن وهي تتناول بنود المبادرة تمثلاً واعياً وصادقاً من قبل الجامعة في ان تدلي برأيها وتتعاطى بروح علمية وعقلانية ومنطقية قائمة على الاقتناع. والمرجو من هذه الندوة المساهمة في ترسيخ قيم الحوار الديمقراطي وتأسيس ثقافة تستند على مبدأ التعددية وحرية الرأي، حينما تضع الجامعة هذه المبادرة أمام المشاركين ليس إلا بغرض الحوار حولها ومناقشة بنودها بروح علمية ودون وصاية.

والندوة اليوم تأتي ضمن سياق سلسلة الندوات التي عقدتها الجامعات اليمنية حول المبادرة الرئاسية اذن المبادرة طرحت هنا وهناك موضوعاً للحوار البناء بهدف رص الصفوف ومواجهة التحديات.

سأحاول في هذه العجالة ان أسهم في النقاش حول هذه المبادرة واكتفي فقط بتناول ثلاثة بنود من بنودها.

أولاً: شكل النظام السياسي

تبنت المبادرة النظام السياسي الكامل وهو استجابة لمطالب كانت تطرح في الأروقة السياسية او على صفحات الصحف والمجلات التي كانت تطالب بتخفيض او تقصير فترة رئاسة الجمهورية والبرلمان بعدد اقل مما هو معمول حالياً ضماناً للتجديد والتحديث، وتعزيزاً للتجربة الديمقراطية وتوسيعاً للمشاركة السياسية وتحقيقاً للتبادل السلمي للسلطة عبر الفترات الزمنية القصيرة.

فقد نصت المبادرة على ان تجعل فترة الرئاسة بخمس سنوات بدلاً من سبع، ومدة البرلمان بأربع سنوات بدلاً من ست سنوات.

إذن تهدف المبادرة إلى أحداث نقلة نوعية وخطوة تاريخية لم يعرفها الفكر السياسي اليمني فاقتراح النظام الرئاسي الكامل جاء بعد ان بينت التجربة اليمنية ان الاستمرار بالنظام المختلط: النظام البرلماني والرئاسي لم يكن شكلاً ملائماً للتطور المؤسسي والديمقراطي القادم في اليمن ولذا وجب الانتقال من النظام المختلط إلى نظام رئاسي كامل حيث سيكون في هذا النظام وجود رئيس الجمهورية يتولى إدارة مقام الحكومة التنفيذية ويترأس الحكومة يخضع للمساءلة في البرلمان وينتخب من قبل الشعب مباشرة مرة كل خمس سنوات ولفترة دورتين فقط.

أي ان هذا النظام الرئاسي الكامل يتولى فيه رئيس الدولة رئاسة السلطة التنفيذية وهو بهذا الشكل سوف ينهي الازدواجية التي ظلت فترة طويلة ترافق العملية السياسية والديمقراطية والتنموية في اليمن.

ان هذا الشكل من النظام سوف يضع رئيس الدولة أمام مسؤولياته لتنفيذ برنامجه الانتخابي والتخلص من ظاهرة رمي المسؤوليات على الآخرين.

ان النظام الرئاسي نظام يتميز بانفصال السلطتين التشريعية والتنفيذية ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة.

ان الميزة الرئيسة للنظام الرئاسي الكامل تتمثل في ان السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الدولة وهو مسؤول مباشر أمام الشعب عكس النظام البرلماني الذي يحمل في ثناياه نقاط ضعف كثيرة أهمها الإخلال الناجم عن طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، حيث يسود جو من الحساسية والتوتر الذي ينشأ بينهما مما يوفر شروطاً للإخلال بميزان القوى وخاصة في البلدان النامية التي مازالت التجربة الديمقراطية فيها ناشئة ولم ترسخ فيها تقاليد ديمقراطية، فالسلطة التنفيذية في هذه البلدان مازالت تتمتع بسلطة ومكانة اكبر مما يمثله مجلس النواب ونلحظ نحن اليمنيين ذلك بوضوح.

ولذلك لا توجد ضمانات دستورية تحد من قدرة السلطة التنفيذية من السيطرة على السلطة التشريعية. ان شكل النظام الحالي في اليمن لم يعد الأجدر والأنسب لنا وقد أعطتنا التجربة الفلسطينية درساً قوياً خاصة عندما يتم انتخاب أغلبية برلمانية تنتمي لحزب آخر غير حزب الرئيس يؤدي ذلك إلى تنازع بين رئيس الدولة ورئيس وأعضاء الحكومة وكلاهما يستندان إلى شرعية الانتخاب الشعبي، إذن النظام الرئاسي الكامل هو النظام البديل فهو ابسط من النظام البرلماني.

وإذا كان النظام الرئاسي الكامل يتميز بتولي رئيس الدولة السلطة التنفيذية ومسؤوليته المباشرة أمام الشعب كما ان الرئيس لا يتولى الحكم وراثياً بل بناء على إرادة الشعب.

ان القضية المهمة في هذا السياق ان تجربة النظام الرئاسي الكامل لم تنجح في كثير من الدول، ولا توجد تجربة عربية يمكن الاستفادة منها أو الاسترشاد بخبرتها كما ان كثيراً من الدول النامية لم تحبذ مثل هذا الشكل من النظام السياسي ولذلك انحصر نجاح هذا الشكل في الولايات المتحدة الأمريكية وهي منشأ النظام.

إننا في هذه الندوة معنيون بمناقشة هادئة لمزايا هذا النظام الرئاسي لليمن وهل هذا النظام فعلاً الأجدر او الأحسن لليمن. سؤال يبحث عن إجابة عملية بعيدة عن حرق المباخر ودق طبول المديح للسلطة.

ثانياً: الحكم المحلي واسع الصلاحيات

ان الحكم المحلي أسلوب إداري من أساليب الحكم الديمقراطي وهو صورة من الصورة الكاملة للامركزية الإدارية والمالية، وهو دعوة للانفلات من طغيان وتعقيد المركزية الإدارية وظاهرة الحكم المحلي ظاهرة جديدة على منطقتنا العربية فلم تشهد تجربة عربية هنا أو هناك هذا الشكل من الحكم وهو في الأخير احد مفاهيم الديمقراطية العامة وكلما تعقدت العلاقات الاجتماعية وبدأت الأفكار الديمقراطية تجد طريقها للترسيخ في الحياة العامة وبدأ يحدث تطور في وظائف الدولة فتظهر الحاجة الماسة لإنشاء الحكم المحلي.

إذا كانت تجربة الجمهورية اليمنية في مجال السلطة المحلية عبر نظامها الحالي وقانونها رقم (4) أكدت مستوى النجاح الذي تحقق وخاصة في مجال توسيع دائرة المشاركة السياسية وتوفير فرص للشراكة بين المجالس المحلية المنتشرة على مستوى المحافظات والمديريات ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركة والمساهمة في نصاعة القرار التنموي وتحقيق التنمية الاجتماعية فان الحاجة الماسة لتطوير هذه التجربة تتطلب الانتقال من هذا الشكل السائد إلى شكل آخر أكثر تطوراً وعمقاً فكانت مبادرة الرئيس حول الحكم المحلي واسع الصلاحيات هي الاستجابة الحقيقية لتطوير هذه التجربة فهي خطوة جرئية ويبدو ان نقاط القوة في مبادرته كانت تتمثل في إقامة الحكم المحلي واسع الصلاحيات، فهي مبادرة تهدف إلى تحريك الواقع الاجتماعي على المستوى المحلي/ محافظات/ مديريات/ باتجاه تحسين الأداء وخلق فرص وأجواء مناسبة للجذب الاستثماري سواء كان للأموال الوطنية/ المحلية أم العربية أم الأجنبية وخلق فرص التنافس بين سلطات الحكم المحلي على مستوى المحافظات لإبراز الأفضل والمميز في العملية التنموية.

إذن المبادرة تهدف بالأساس إلى تطوير آلية السلطة المحلية الحالية بعد أن ترسخت تقاليدها في الحياة الديمقراطية عبر انتخابها المباشر من قبل المواطنين وكذلك في قدرتها على تأصيل دلالة المشاركة الشعبية في صناعة القرار.

ان هذه الخلفية من النجاحات التي تحققت شكلت أرضية لتوسيع دائرة الصلاحيات لهذه المجالس، فكان الحكم المحلي واسع الصلاحيات هو الهدف من هذه المبادرة شعوراً من الرئيس انه آن الأوان للانتقال بهذه التجربة إلى مجال أوسع وأرحب عبر إعطاء المزيد من الصلاحيات والحكم المحلي واسع الصلاحيات هو المدخل بتوفير هذه الصلاحيات والإمكانيات لتطوير آليات عمل أجهزة الحكم المحلي.

ان تحقيق الحكم المحلي واسع الصلاحيات يعني إنشاء حكم محلي يمارس مهامه بعيداً عن أجهزة الحكم المركزي، فهو شكل يعتمد على مدى الاعتراف بوجود مصالح لسكان هذه الوحدات الإدارية المحلية تتبناها هيئات منتخبة.

أن القيمة الحقيقية لهذا الحكم واسع الصلاحيات تكمن في تحقيق التوازن بين التنوع والوحدة فهو يحقق مبدأ ايجابية التنوع في خلق الانسجام، فهو من جانب يمنح التجمعات المدنية حرية التمسك بقيمها ويعطي المجتمعات الريفية فرص اللحاق التدريجي والتخلص من بعض العادات والتقاليد والأعراف التي تمثل كابحاً لتطوره.

إننا في هذه المناسبة ونحن نناقش طبيعة الحكم المحلي واسع الصلاحيات علينا ان نذكر قيادتنا السياسية ان هناك شكوكاً تبث من هنا وهناك حول مدى صلاحية تطبيق انظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات في اليمن بحكم التخلف الذي لايزال يضرب جذوره في البنى الاجتماعية والاقتصادية وهناك من يروج لأبعد من ذلك عبر التلويح بخطر الفدرالية ومن ثم الانفصال في حالة تطبيق هذا الشكل من الحكم واسع الصلاحيات، وخاصة في المناطق الجبلية التي لازالت الدولة ومؤسساتها فيها ضعيفة، فقد يفتح هذا الشكل من الحكم شهية زعماء القبائل والعشائر في هذه المناطق ومن ثم فقد يمثل تهديداً لدولة الوحدة.

إننا ندعو إلى عدم الالتفات لمثل تلك او مثيلاتها من الدعاوى والتخريبات التي ليس هدفها إلا الحفاظ على مصالحها الذاتية فترى في هذا الشكل داماراً لمصالحها.

فهل نحقق أماني وطموحات هذه القوى المريضة التي لا ترى إلا مصالحها الضيقة والأنانية المفرطة.

واخيراً ليس بالضروري تطبيق آليات الحكم المحلي واسع الصلاحيات دفعة واحدة، فقد تكون الظروف في هذا المكان ملائمة وغير ملائمة في مكان آخر، لنبحث عن أماكن يتم التطبيق فيها كنماذج على نجاح التجربة.

ثالثاً: قضية مشاركة المرأة

بينت التجربتان الانتخابيتان التشريعية والبرلمانية حالة ومكان ووضع المرأة المزري في الحياة السياسية وخاصة في موقعها في خارجة المقاعد البرلمانية ومما يؤسف له ان أمر وضع المرأة في الانتخابات النيابية قبل الحالية أفضل بنسبة 100٪ من وضعها الحالي حيث وصلت نسبتها إلى نصف في المائة من نسبة المقاعد الذكورية.

ان مرارة هذه التجربة برزت في تباطؤ او عدم الاستعداد احياناً من قبل الأحزاب السياسية اليمنية من دفع المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وتشجيعها لخوض غمار المعترك السياسي مع أخيها الرجل.

وقد دفع هذا الوضع الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية والعربية او الأجنبية بطرح الكثير من الأسئلة المتعلقة بمصداقية القوى الفاعلة في المجتمع اليمني من الأحزاب ومنظمات مجتمع مدنية في بناء مجتمع ديمقراطي وبناء دولة المؤسسات والمساواة بين الرجل والمرأة بل ان هذا الوضع قد جعل موقف اليمن في كثير من المحافل والمؤتمرات الدولية في موقف صعب وحرج وهذا من سمعة نظامنا أمام الآخرين. ان البرلمان اليمني الحالي ووجود امرأة واحدة فقط قد ابرز زيف الادعاءات التي كانت تروجها الأحزاب في برامجها حيث افرز الواقع الانتخابي عكس ذلك.

ولهذا جاءت مبادرة الرئيس لانتشال وضع ومكان وحضور المرأة في الحياة السياسية إلى مستوى أرقى عبر نظام الكوتا وذلك بتمثيل مانسبته 15٪ تخصص للنساء في المقاعد البرلمانية- جاءت هذه المبادرة لتضمن للمرأة المشاركة في الحياة السياسية بصورة فعالة وتوكيد حضور حقيقي لها في المساهمة في صناعة القرار وسترفع سقف حضور المرأة من مقعد واحد إلى خمسة وأربعين مقعداً في البرلمان.

هذا هو الدعم السياسي الحقيقي للمرأة إذا أردنا لها مشاركة فاعلة وحضوراً حقيقياً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. الخ.

ومهما قيل في نظام الكوتا إلا انه الحل الأفضل والانجح والأنسب لمثل هذه الحالة المزرية وهي فرصة مناسبة تساعد على وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار.

آن الأوان ان تعلن قيادات الفعاليات الحزبية والسياسية امرا لا خلاف حوله وقضية ليست قابلة للنقاش وان المطلوب من هذه القيادات إعلان الإرادة السياسية التي تؤمن بضرورة توفير الأجواء المناسبة لتمكين المرأة سياسياً وتامين وصولها إلى مراكز صنع القرار وإتاحة الفرصة لها في تقلد المناصب الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا وغيرهما سواء كان في أحزابها أم مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع.

ومثلت مبادرة الرئيس لفتة كريمة وشجاعة حملت أبعاداً إستراتيجية وشملت نظرة سياسية ورؤية واضحة لمدى المكانة التي تمثلها المرأة الذي يستوجب النظر إلى هذه المكانة من زاوية تفعيل دورها وتهيئة المناخ المناسب لتتحمل مسؤوليتها إلى جانب أخيها الرجل في بناء المجتمع اليمني الحديث وان تأخذ مكانها في النظام السياسي وعبر حضور فعال في المؤسسات التشريعية.

ان القيمة الحقيقية والدلالة الديمقراطية والبعد السياسي لهذه المبادرة تتجلى في كونها أبرزت إلى السطح قضية طالما تغنى بها السياسيون من مختلف المشارب الفكرية وألوان الطيف السياسي. جاءت هذه المبادرة لتقفز بهذه القضية من مواقع المناقشات والحوارات حولها إلى حل حقيقي يساعد على تمكين المرأة سياسياً. صحيح ان هذه المسألة وحلها لا يتطلب إصدار قرارات بل تحتاج إلى قناعات وإرادات ومواقف شجاعة بعيدة عن أية تأثيرات من الموروث الاجتماعي او الديني او الأفكار المغلقة صحيح ان الواقع الاجتماعي لازال مشبعاً بالثقافة الذكورية وقوة العادات والتقاليد والأعراف والقيم التقليدية وخاصة في المناطق الريفية ولازالت الفتاوى الدينية والاجتماعية وحياناً السياسية مستمرة وكلها تدور حول الحلال والحرام في مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً وخلاصة القول ان تطبيق مثل هذا النظام الحصصي الذي اثبت مصداقيته في تجربة عربية يحتاج إلى رؤية إستراتيجية بأهمية السعي إلى تحقيقه اولاً. وثانياً رؤية ذات طابع قانوني تشرع لمثل هذا النظام وثالثاً رؤية توافقية من قبل جميع الفعاليات السياسية والحزبية والمرئية في الملعب الانتخابي لإيجاد ميثاق الشرف بينهما.

* عميد كلية الآداب- جامعة عدن

مبادرة الرئيس حول التعديلات الدستورية

إدراك متطلبات الواقع اليمني واستيعاب متطلبات العصر

تمهيد:

إذا ما تفحصنا العنوان الرئيس للندوة « استيعاب الواقع وتحولات العصر». بإمكاننا قلب طرفي المعادلة، والقول « تحولات الواقع واستيعاب العصر» وهذا إذا ماأخذنا بالاعتبار ان العامل الحاكم والمحدد في تطور المجتمعات الإنسانية، هو العامل الداخلي، وبقدر وحجم هذا العامل ومتطلباته، يتم التعامل مع العصر واستيعاب معطياته.

ومع ذلك فان إعادة موضع طرفي المعادلة، كما أوضحته فيما سبق لان يؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى والهدف، وذلك لان طرفي المعادلة في كلا الحالتين يؤكدان على التفاعل بين الواقع المعطى تاريخياً في اليمن وبين العصر التاريخي والحضاري الذي يحيط به عالمياً.

والى ذلك ولفهم أفضل لموضوعات هذه الندوة، أرى بالضرورة وانطلاقاً من الفذلكة السالفة، ان نحدد طبيعة المرحلة التاريخية والحضارية التي يمر بها اليمن اليوم، وطبيعة العصر التاريخي والحضاري الراهن الذي يجمع اليمن في وجودة مع بقية الشعوب في العالم.

فمن أين نبدأ؟ هل من العصر؟ أم نبدأ من الواقع اليمني؟ هل نبدأ من الجزئي؟ أم نبدأ من الكلي؟ والحقيقة عندي، مادمنا في عنوان ندوتنا هذه قد وجدنا ترابطاً بين الواقع وتحولات العصر فأنني اختار البدء من الكلي أي من العصر وذلك للأسباب الآتية:

-ان الكلي، وإذ يطوي الجزئي فيه، فانه يمتلك التأثير على الجزئي، اياً كان مدى ومستوى وعمق هذا التأثير.

-وبالنظر إلى المعطيات السياسية والحضارية لعصرنا الإنساني/ العالمي اليوم نجد للعوامل الخارجية، تأثيراً كبيراً على العوامل الداخلية، خاصة، عندما يكون المجتمع المعني ذا حظ قليل من العصرنه وذا مرتبة اقل في سلم التقدم.

د. عبدالواحد عبده هديش

1- إلى جانب ذلك يتمتع المجتمع الدولي اليوم بمؤسسات لا تعنى بدولة واحدة ولا تخص إحداها فقط، بل تمتلك من السلطات السياسية والأخلاقية مايجعل من نفوذها يشمل دول العالم جميعها، حتى وان خالط بعضاً من أهدافها، مصالح سياسية أو اقتصادية أو جيو سياسية للدول العظمى والنافذة.

اولاً: ماهي سمات هذا العصر على الصعيد السياسي وماتاثيراته على المسار التاريخي للشعوب؟

1 - ان العالم أصبح يمثل شبه وحدة منظمة في منظومة واحدة، ليس مظهرها فقط الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة فحسب، ولكن القانون الدولي في الشكل والنظام الحضاري المتحد في الجوهر. فالقانون الدولي الذي يلتزم به كل دولة بمقتضى استقلالها يبلور التزامات الدول بعضها إزاء بعض.

وكما ان في هذه الالتزامات امتيازات تحققها الدول، فان فيها كذلك واجبات. وكما ان فيها مكاسب لتدعيم الحرية والمصالح، وفي السيادة المطلقة فلا يمكن لأي دولة ان تضمن أمنها من الدول الأخرى، إذا لم تمنح هي هذا الأمن للدول الأخرى.

2 - الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة، لم تعد ملكها (ملكية مطلقة) وإذا أخذنا المثال الاقتصادي الاستثماري فالدول جميعها تعمل على تطوير بناها الاقتصادية والاجتماعية ولما تتطلبه هذه من التجهيزات الكبرى، لم يعد في الإمكان ان تقوم بها دولة بمفردها وبجهودها المالية وخبرتها وأطرها وكادراتها، أي ثمة ضرورة للتبادل في مختلف المجالات، وقد أصبح هذا التبادل نوعاً من التجارة الدولية، وهي تجارة منظمة تخضع لقوانين الربح والخسارة وأكثر من ذلك فهي تخضع لضمانات، وفي مقدمة الضمانات، النظام الذي تسير عليه الدولة التي تتبادل معها والدول التي لديها الإمكانيات الأكبر لا تقوم بالمغامرة بأموالها وخبراتها في أنظمة لا يضمن نظامها مصير هذه الأموال والخبرات(1) إلى ذلك لكي تندمج أي دولة في النظام الدولي بصيغته هذه عليها ان تنظم نفسها على النظام المعترف به دولياً والا أصبحت نشازاً في المنظومة الدولية يمكن بسهولة ان تخرج منها. معنى ذلك ان اختيار النظام الديمقراطي، أصبح عالمياً وضرورة تاريخية وليست مجرد رغبة.

وإذا كانت تلك ، هي التوجهات السياسية في المضمون التاريخي والحضاري وخاصة بعد سقوط ونهاية الحرب الباردة فإنها تؤثر، ولاشك في ذلك، على النظم السياسية للبلدان في القارات المختلفة، بحيث تجد كل دولة نفسها أمام ضرورة ان توائم وضعها ونظامها السياسي، مع جملة تلك المؤثرات لكي تكون جزءاً من المجتمع الدولي.

لكن السؤال هنا، هل تستطيع كل الدول من مواءمة نفسها مع تلك المتطلبات؟ هل يقبل وضعها السياسي الراهن ان يقوم بذلك؟ هل يسمح مستوى تطورها التاريخي والحضاري بانجاز ذلك؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة، وقبل الحديث عن موقع ومكانة المبادرة لنا ان نستعرض بعجالة، كيف يشخص الفكر السياسي العالمي اليوم، طبيعة وأنواع الدول في عالم اليوم، وهو يصنفها إلى خمس مجموعات على النحو الآتي:

أ-دول في النظام الدولي: ويعنى بها تلك الدول الراسخة في النظام الديمقراطي.

ب-دول في المرحلة الانتقالية إلى النظام الدولي: وهي تلك الدول التي دخلت في تجارب سياسية حديثة في البناء الديمقراطي لنظام الدولة.

ج-دول مارقة عن النظام الدولي أو خارجة عن النظام الدولي: ويقصد بها تلك الدول التي لها مهام إرسالية، أولها منظور مختلف للعالم، كما يصنفها البعض بدول دكتاتورية النمو.

د-دول ضعيفة أو هشة: وعموماً، توصف بها الدول التي لاتمتد سلطتها على كل مساحتها الجغرافية، وينتشر فيها الفساد بأشكاله المتنوعة. المالي الاقتصادي السياسي.. الأخلاقي... الخ.

هـ-دول فاشلة: وهي التي فقدت فيها الدولة سلطتها ونفوذها وتمتلئ بالمنازعات الداخلية بأشكال مختلفة بما فيها الحروب الأهلية.

ثانياً: لسنا هنا في وارد تطبيق هذا التصنيف على بلادنا، إذ ليس مكانه هنا. غير أنني وجدت ان يؤخذ هذا التنصيف بالاعتبار بشأن بلادنا عند القيام بأي تصور للبناء الديمقراطي، وذلك لأنه بقدر ما يكون ملزماً لليمن الاستجابة لمعطيات العصر في سياق بناء الدولة الحديثة فان من الضروري معرفة الكوابح الداخلية أمام بناء الدولة الحديثة في اليمن. ولن يتسنى لنا ذلك، إلا بمعرفة في أي من التصنيفات تلك تقع بلادنا. ومع ذلك من المهم ان نلقي لمحة تاريخية سياسية سريعة على تحولات الواقع اليمني، خلال أربعة عقود ونيف من الزمن تسبق لحظتنا هذه، لكي نعرف إلى أي مدى نحن مهيأون لاستيعاب تحولات العصر.

وبحسب E.Gilson المؤرخ الأمريكي فان معرفة: (التاريخ شرط مسبق للذكاء السياسي، فمن دون تاريخ لا تتوفر للمجتمع ذاكرة مشتركة عن مكانته في أزمنة سابقة، وعن قيمة المركزية وعن القرارات التي اتخذت في الماضي... لان الذاكرة التاريخية هي مفتاح الهوية الذاتية اللازمة لرؤية موضع الإنسان في مجرى الزمن ورؤية الروابط التي تصله بالبشرية كلها).(2) وفي هذا السياق عندما نقوم بالبحث التاريخي عن بلادنا في العقود الاربعة سالفة الذكر على مستوى بناء الدولة نجد له تعبيرين رئيسين:

1 - منذ العام 1990-1962م عاش اليمن بشطريه وكل منهما بطريقته الخاصة تحت ظلال دولة تستمد شرعيتها من ما يمكن تسميته بالشرعية الثورية بما لهذا الشرعية من إنحيازات إيديولوجية اجتماعية وتجاوزات حقوقية بناءً عليها.

2 - منذ عام 1990م دخلت البلاد مرحلة تاريخية جديدة كان لها ان تمثل وضعاً أرقى من مرحلة الثورة اليمنية، وهي مرحلة الوحدة اليمنية وارثة كل مشكلات مرحلة الشرعية الثورية، بما تضمنته من جروح نشأت في المجتمع اليمني بشطريه السابقين مايتطلب تصحيحها وازالتها بآليات الشرعية الدستورية.

والشرعية الدستورية هي التي تقوم على حكم الشعب كله بدون تصنيفه فئوياً او طبقياً، وتكون الدولة هنا معبرة عن مجموع الشعب كله بدون استثناء، وهي الشرعية التي تعلي من شان المواطن المتساوية وحقوق الإنسان، والحفاظ على التنوع وتمكينه من التفاعل الايجابي والتبادل السلمي للسلطة والإعلاء من شان القانون، كون تطبيقه الصارم لا يستثني احداً أو طبقة اجتماعية أو فئة كون هذه الممارسة للقانون شكلاً من أشكال العدالة الاجتماعية والمساواة، وإذ اكتفى بذلك، حيث ان التفاصيل من شان المتخصصين في القانون، انتقل للحديث عن المبادرة متخذاً ماسبق الحديث عنه خلفية فكرية للتعاطي مع المبادرة وسوف ابتع بشأنها نفس المنهجية، أي بأخذ الموضوع اجمالاً وما تعينه دلالاته في التحليل الأخير، أي قراءة سياسية تاريخية بخلفية فلسفية.

ثالثاً: قراءة في المبادرة

1 - ان الاستخلاص الأول من قراءة المبادرة إنها تنحو منحى بناء الدولة الحديثة، وهو أمر ضروري بالنسبة لليمن اليوم، للاندماج في المجتمع الدولي، كما إنها تستوعب عدداً من المبادئ المتعلقة بالشرعية الدستورية، وهو مايتضح في بندها المتعلق بالحكم المحلي وسلطاته الواسعة، إضافة إلى مبدأ الانتخاب الديمقراطي لمؤسسات الدولة الحديثة. غير ان مايجب ان توضحه المبادرة في هذا السياق، هو الأمور المتعلقة بالفصل بين السلطات والبعد المؤسسي للأجهزة التنفيذية والتشريعية.

فان البعد المؤسسي ديمقراطياً يمنع من شخصنه السلطة والاستفراد بها وفي ذلك خلاص من إحدى معطيات مرحلة الشرعية الثورية نقول هذا على الرغم من أهمية دور الشخصية في التاريخ وليس هذا معيباً في العمل السياسي، بل هو واقع مطلوب ومرغوب في المجتمعات الأقل حداثة فالمؤسسية في هذا المضمار تحد من ان يتحول هذا العامل معيقاً لتطور المجتمع وهذا أمر يساعد على استقرار السلطات وتفاعلها بحيث يعرف كل ذي سلطة وصل إليها باختيار الشعب وانتخابه، ان سلطته تنتهي حيث تبدأ سلطة الآخرين فلا تسطو سلطة على سلطة او تغيبها والبعد المؤسسي في ذلك يبدو في القوانين التنظيمية التي تفصل ما جمله الدستور وتضع التراتب لتنفيذ مايجب تنفيذه من أحكامه، ولهذا نرى ضرورة ان تعنى المبادرة بالقضايا المتعلقة بالبعد المؤسسي وان تضعه مبدأ من مبادئها.

2 - أرى ان المبادرة وفي مقاصدها النهائية في بناء الدولة اليمنية الحديثة، لتكون واسطة لتحقيق نقلة حضارية لدى الشعب اليمني، بحاجة إلى رؤية فكرية سياسية تؤطرها، ولتشكل إجابة عن أسئلة لواقع وطموح الشعب اليمني في التقدم الحضاري. ونؤكد هنا هذا الجانب الفكري السياسي لما له من أهمية قصوى لان مواقف سابقة على أكثر من صعيد معرفي نظري في مراحل تاريخية سابقة قام بها مفكرون في إنحاء شتى من الوطن العربي ومنها اليمن في ظلال أزمنة تاريخية لم تكن تتوفر لهم فيها مثل هذه الفرصة، تجربة ملموسة لبناء الدولة العربية الحديثة كضرورة تاريخية على عكس ماهي عليها الأمور اليوم في اليمن على ان تعنى هذه الرؤية بمتطلبات التحديث السياسي والحداثة والإشكاليات الثقافية والحضارية التي تشكل الواقع اليمني اليوم، وهي اجمالاً قضايا كان يعبر عنها في العقود السابقة تحت عنوان الأصالة والمعاصرة، ونحن نفهم اليوم المعاصرة بمعنى إنتاج للهوية الوطنية بشروط العصر، وازعم ان المبادرة قد لامست إلى حد كبير بعض الإجابات، في ما يتعلق بقضايا التحديث السياسي لليمن وفقاً لخصائصه الحالية.

-3اتساقاً مع منهجنا في قراءة المبادرة والخلفية التاريخية للواقع السياسي في البلاد نتمنى على صاحب المبادرة ان يضيف إليها مبدأ يتعلق بتصفية الإرث السياسي التاريخي السلبي والذي هو من رواسب ومخلفات الشرعية الدستورية والذي لا يزال فاعلاً بشكل وعوائق متعددة في الحياة السياسية اليوم، حتى تجد لها موقعاً قانونياً ملزماً في الدستور، لتخلص منها بشكلاً منطقي وعادل.

ختاماً

ان الواقع السياسي اليوم يكثف في معطياته الايجابية والسلبية كنقطة تحول تاريخية، يجعل من هذه المبادرة في حال استيعابها لجملة القضايا، بعيداً عن الانتقائية فرصة تاريخية نظرية ستشكل منعطفاً تاريخياً ايجابياً للبلاد، إذا ماطبقت في الواقع العملي، ويمكن حينها ان نحلم بالسلام والديمقراطية معاً وهما اللذان يأتيان بالازدهار للأمم والشعوب القادرة ... فهل نحن قادرون؟ ان صيغة هذا السؤال تعبر عن الموضوع بكونه تحدياً تاريخياً أمام كل اليمنيين.

الهوامش

1 - أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، عبدا لكريم غلاب سلسلة الثقافة القومية(33) مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1998م،ص 105.

2 - فكرة التاريخ،ر.ج. كولنجود، ترجمة: محمد بكير خليل، راجعة: محمد عبدالواحد خلاف، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،1968م القاهرة،ص7.

المصادر والمراجع التي وقفنا عليها:

1 -عبدا لكريم غلاب، المرجع المشار إليه أعلاه.
2 -الثقافة العلمية واستشراق المستقبل العربي، مجموعة من الكتاب، س. كتاب العربي رقم(67) يناير 2007م.
3 -حرية الفكر وإبطالها في التاريخ، سلامة موسى، دار العلم للملايين، بيروت أغسطس 1974م.
4 - الإسلام وأصول الحكم، علي عبدالرازق، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1993م.
5 - أسطورة الإطار في الدفاع عن العلم والعقلانية كارل ر.بوبر، ترجمة أ.د.يمني طريف العيد، سلسلة كتب عالم المعرفة الكويتية، رقم(262) ابريل/مايو 2003م.
6 - محمد مالكي قراءة في النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية المؤلفة بشير محمد الخضرة، مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(327)،بيروت،2006م.
7 - نص المبادة الرئاسية للتعديلات الدستورية المنشورة في صحيفة الأيام العدنية الصادرة بتاريخ 25 سبتمبر 2007، العدد(5207)،ص3.

* قسم التاريخ-كلية التربية صبر-جامعة عدن